أكد أنه لا بديل عن التعاون الجاد والمثمر بين السلطتين

المبارك: ندعو مجلس الأمة إلى فتح صفحة جديدة

سنواصل جهود دفع المسيرة التنموية والعمل لاصلاح وتطوير اقتصادنا الوطني

الحكومة عازمة في أدائها للمهام المكلفة بها وتجاوز الأساليب التقليدية

الشيخ فواز الخالد والشيخ فيصل الحمود والفريق ثابت المهنا (تصوير: محمد صابر)

سمو الشيخ جابر المبارك

الحكومة تسعى إلى إصلاح شامل لنظم التعليم لينعكس إيجابا على مؤشراتنا الدولية

الخطة الإنمائية تؤكد على تحول دور الدولة إلى المنظم والمراقب

انتخاب الكويت عضوا غير دائم بمجلس الأمن يعكس ثقة المجتمع الدولي في إيمانها الجاد بمبادئها الراسخة بقيادتها الحكيمة

أكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء أنه لا بديل عن التعاون الجاد المثمر بين مجلس الأمة والحكومة في إطار علاقة تكاملية وتكريس العمل الإيجابي المشترك الذي يساهم في تحقيق المصلحة العامة ويضع التنمية الشاملة المستدامة على مسارها الصحيح».

وقال سمو رئيس الوزراء في كلمته خلال افتتاح دور الانعقاد الثاني العادي من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة اليوم الثلاثاء إن التعامل مع الواقع الجديد والتحديات المحيطة في المنطقة يستوجب قراءة واعية وفكرا جديدا ومنهجا مختلفا وعملا جادا يواكب تلك التطورات والتحديات ليوفر الأسباب والمقومات الحقيقية "لتحقيق الإنجازات المنشودة لمجتمعنا».

وشدد سموه على العزم على استمرار التعاون البناء بين مجلس الأمة والحكومة إلى أبعد الحدود على أساس من الثقة والاحترام المتبادلين داعيا – باسم الحكومة – المجلس إلى فتح صفحة جديدة من التعاون الحقيقي الجاد يجسد الشراكة المسؤولة في التصدي لقضايانا الجوهرية والنهوض بوطننا إلى المكانة المستحقة.

وفيما يلي نص كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء:

«بسم الله الرحمن الرحيم

(رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات)

صدق الله العظيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظكم الله ورعاكم

سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد حفظكم الله

معالي الأخ / مرزوق علي الغانم الموقر رئيس مجلس الأمة.

الأخوات والأخوة أعضاء المجلس المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نلتقي اليوم بفضل من الله لافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلسكم الموقر.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أعبر عن بالغ الاعتزاز والتقدير لنعمة الحرية والديمقراطية التي ننعم بظلها إرساء وتكريسا لمسيرتنا الديمقراطية التي تعكس الثقة بأجواء الأمن والأمان وتجسد القيم والسمات الفكرية والثقافية للكويت الغالية وأهلها الكرام وإيمانهم بالشورى والمشاركة الشعبية الإيجابية اعتزازا بالإرث العظيم للآباء المؤسسين وامتنانا للحكومات والمجالس التشريعية السابقة التي كان لها شرف المشاركة في هذه المسيرة الوطنية معاهدين الله أن نكون على مستوى المسؤولية في حمل الأمانة وتحمل المسؤولية راجيا من العلي القدير أن يوفقنا دائما لما فيه مرضاته معتصمين بحبله مستنيرين بتعاليم الإسلام الحنيف ورسالته السامية فيما نطمح إليه ونتمنى.

حضرة صاحب السمو الأمير حفظكم الله ورعاكم

أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان على توجيهات سموكم السديدة والنصائح الحكيمة التي تجسد حرص سموكم على تفعيل السبل لتحقيق تطلعات أهل الكويت وآمالهم في غد مشرق زاهر.

حقا يا صاحب السمو إن التطورات الإقليمية من حولنا وما تخلفه من دمار وخراب وفوضى شاملة وانعكاسها على أمن البلاد الذي هو فعلا الأساس الذي نعتمد عليه وهو الشغل الشاغل لنا جميعا وبه وحده يعم الرخاء والاستقرار في جميع أرجاء البلاد ونتنعم جميعا في ظله بما أفاض الله علينا من طيب العيش ورغده ما يتطلب منا التماسك والتكاتف والعمل معا على حماية وحدتنا الوطنية من مخاطر الفتن والفرقة وتعزيزها لتكون الدرع الواقية لما يهدد مسيرتنا.

نعم يا حضرة صاحب السمو فلا انتماء إلا للكويت ولا ولاء إلا لها والكويت هي وطننا الواحد الغالي نتعاون جميعا على بنائه ورفعة شأنه ونعاهد الله ثم نعاهد سموكم على بذل الغالي والنفيس للحفاظ عليها وإعلاء شأنها.

الأخ رئيس مجلس الأمة الموقر

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين: إننا اليوم مستمرون في مواجهة مرحلة عصيبة فالتحديات المحيطة بمنطقتنا أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتطال عالمنا العربي بأكمله تقع دولة الكويت في قلبها وهو ما يستوجب منا المزيد من الحكمة والواقعية في الرؤية والممارسة المسؤولة للحفاظ على وطننا وتجاوز هذه المرحلة التاريخية الدقيقة فيما تحمله من تغيرات متعددة الأبعاد والجوانب ولاسيما أن الساحة المحلية لم ولن تكون بمنأى عما أصاب محيطها والعالم لذا فإن التعامل مع الواقع الجديد يستوجب قراءة واعية وفكرا جديدا ومنهجا مختلفا وعملا جادا يواكب هذه التطورات والتحديات ليوفر الأسباب والمقومات الحقيقية لتحقيق الإنجازات المنشودة لمجتمعنا والتي لن تكون إلا بوحدته وتجسيد توجيهات قيادته الحكيمة.

الأخوات والأخوة المحترمين: بعون من الله نبدأ الدورة الجديدة لمجلسكم الموقر آملين في توفيقه سبحانه لنا جميعا وعازمين بصدق على استمرار التعاون البناء بين المجلس والحكومة إلى أبعد الحدود على أساس من الثقة والاحترام المتبادلين وانطلاقا من أن حب الكويت الغالية والعمل الدؤوب لتكريس أمنها واستقرارها وتحقيق تقدمها وإزدهارها هو رائدنا جميعا.

ولا شك أن المهام والمسؤوليات الجسام التي نتحملها جميعا – مجلسا وحكومة – هي أمانة كبرى وعهد أقسمنا جميعا على الوفاء به في ظل التمسك بمقتضيات العمل النيابي في الرقابة والتشريع ضمن الإطار الدستوري لها والضوابط التي رسمتها اللائحة الداخلية لمجلسكم الموقر وحدود الأعراف والتقاليد البرلمانية الراسخة وما أرسته المحكمة الدستورية من أسس وقواعد مؤكدين على ألا بديل عن التعاون الجاد المثمر بين المجلس والحكومة في إطار علاقة تكاملية وتكريس العمل الإيجابي المشترك الذي يسهم في تحقيق المصلحة العامة ويضع التنمية الشاملة المستدامة على مسارها الصحيح ملتزمين في ذلك بالواقعية فيما نفكر ونقترح حتى لا تضيع الجهود وتبقى الغايات بعيدة المنال ومتمسكين بروح المسؤولية وحسن استثمار الجهد والوقت والإمكانات في دفع مرحلة جديدة تسودها المبادرة إلى إنجاز حقيقي يعالج القضايا والموضوعات التي تخدم المجتمع ويعمل على تطوره ورفعته.

الأخوات والأخوة المحترمين: ستظل الكويت كعهدها في وضوح سياستها الخارجية ملتزمة بثوابتها المبدئية الراسخة وفي مقدمتها احترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلاقات حسن الجوار ودعم قضايا الحرية والعدل والسلام وحقوق الإنسان.

ولا شك بأن انتخاب دولة الكويت مؤخرا عضوا غير دائم في مجلس الأمن يعكس ثقة المجتمع الدولي في دورها البناء وإيمانها الجاد بمبادئها الراسخة بقيادتها الحكيمة وجدير بنا هنا أن نسجل بمشاعر الاعتزاز والفخر الدور التاريخي والجهود الدؤوبة المباركة التي يقوم بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في سبيل احتواء الخلاف الخليجي والمحافظة على كيان مجلس التعاون الخليجي ومقومات البيت الخليجي ودعم التضامن العربي والتي كانت موضع تقدير وثناء المجتمع الدولي ونسأل الله تعالى التوفيق والنجاح لسموه حفظه الله ورعاه فيما يبذله من مساع مخلصة لاستعادة الوحدة بين دول المجلس وتعزيز أمنها واستقرارها ومصلحة شعوبها ورفعة أمتنا العربية.

الأخوات والأخوة المحترمين: إن الحكومة عازمة في أدائها للمهام المكلفة بها على تجاوز الأساليب التقليدية في التعاطي مع المشروعات الحيوية إلى جانب تطوير الأداء الحكومي بما يؤدي إلى القضاء على تعقيدات الروتين الإداري الذي يعطل المصالح والمعاملات مع تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في إطار الحقوق والواجبات ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتطبيق القانون على الجميع وأن يكون تنفيذ المشروعات والاصلاحات وفق برنامج زمني محدد مع تحديد وسائل المتابعة والتقويم بما يسهم في تسريع الإنجاز بأفضل صورة ممكنة ولا شك أن تحقيق مثل هذه الإنجازات يتطلب إعلاما واعيا قادرا على خلق وتعزيز الرأي العام المستنير وتكريس الحرية المسؤولة والالتزام بالموضوعية في أداء الرسالة الإعلامية المطلوبة بما يسهم في دعم وتعزيز مقومات الوحدة الوطنية والحفاظ على روابط المجتمع ووحدة نسيجه الاجتماعي.

الأخ الرئيس الموقر: بعون الله ستتواصل الجهود الحثيثة لدفع المسيرة التنموية والعمل لإصلاح وتطوير اقتصادنا الوطني ليتولى فيه القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي في البلاد وصولا لتحقيق كل ما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين في الحاضر والمستقبل.

إن الخطة الإنمائية تؤكد على تحول دور الدولة إلى المنظم والمراقب مخففا أعباء التشغيل بجهاز إداري فعال يشرف على عملية التنمية ولا يقوم بها علاوة على إصلاح شامل لسوق العمل يستهدف زيادة تنافسية قوة العمل الكويتية وتشجيعها للالتحاق بالقطاع الخاص إضافة إلى إصلاح اختلالات التركيبة السكانية دون الاخلال باحتياجات مشروعات التنمية من العمالة وبنسبة العمالة الوطنية وإصلاح شامل لنظم التعليم لينعكس إيجابيا على مؤشراتنا الدولية وتحقيق استدامة المالية العامة للدولة بإقرار نظم جديدة لإعداد الميزانية وربط مشروعات الجهات بأسقف إنفاق محددة لضمان حسن استغلال موارد الدولة المالية في الحدود القصوى وسعيا من الحكومة لتسليط الضوء على مشاريع الخطة الانمائية أطلقت حملة (كويت جديدة) كدعم إعلامي لمشروعات التنمية أمام المستثمرين من القطاع الخاص سواء المحلي أو الدولي وإبراز الجهود الوطنية في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية. الأخوات والأخوة المحترمين: كلنا يعلم جسامة التحديات التي تفرضها طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادنا الوطني وما لها من انعكاسات وآثار سلبية على الوضع المالي للدولة استوجبت تبني سياسات وإجراءات للتعامل مع المعطيات الجديدة والتي يعكسها (البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية) وذلك بالتعاون والتشاور مع شركائنا أعضاء مجلس الأمة وعدد من المتخصصين في جمعيات النفع العام. وقد أثمرت الجهود المبذولة في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد ضبط الإنفاق العام ومعالجة مواطن الهدر دون المساس بالإنفاق الاستثماري وذلك بتوفير ما يزيد عن مليار دينار كويتي وتجدر الإشارة كذلك إلى ما أكدته وكالة (فيتش) الدولية من قوة التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت والذي يعكس متانة الاقتصاد بحمد الله وكذلك في تطوير الخدمات الحكومية لقطاع الاعمال وتبسيط وتسريع إجراءاتها واختصار الدورة المستندية لإنجازها من خلال إنشاء مركز الكويت للأعمال وبوابة تحسين بيئة الأعمال وخلق شرائح جديدة في قطاع المال والأعمال عن طريق رخص الأعمال متناهية الصغر.

كما تم إنشاء 22 كيانا تجاريا قانونيا من 14 دولة ساهمت في توفير آلاف فرص العمل للعمالة الوطنية وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمارات المباشرة نحو مليارين و340 مليون دولار إلى جانب إنشاء مراكز للابداع والابتكار وبرامج تطويرية للعنصر البشري الكويتي ضمن إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي.

كلنا يعلم جسامة التحديات التي تفرضها طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادنا الوطني

تم إنشاء 22 كيانا تجاريا قانونيا من 14 دولة ساهمت في توفير آلاف فرص العمل للعمالة الوطنية

حضور للقيادات الأمنية

الفريق الحكومي